

Distr.: General
27 May 2020
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن.**

أتشــرف بأن أرفق طيه نســخة من الإحاطات التي قدمها كل من الســيد جيمس ســوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسي ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة أغنيس ماركايو، مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروســي، إســتونيا، ألمانيا، إندونيســيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا (باسم البلدان الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – تونس، جنوب أفريقيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين)، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن الحالة في الصومال التي عقدت يوم الخميس 21 أيار/مايو 2020. كما أدلى ممثل الصومال ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن





120620 030620 20-07105 (A)

## المرفق الأول

### بيان الممثل الخاص للأمين العام للصومال، جيمس سوان

أتمنى للجميع أمسية طيبة من مقديشو ورمضان مبارك لإخواننا وأخواتنا الصوماليين ونحن نقترب من عيد الفطر.

تركز الصومال، شأنها شأن بقية العالم، على مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). يوجد في الصومال أكثر من 500 1 حالة مسجلة، رغم أنه من شبه المؤكد أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير.

والعواقب على الصومال حادة. وحتى قبل كوفيد-19، كان أكثر من 5 ملايين صومالي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. والنازحون داخليا البالغ عددهم 2.6 مليون شخص معرضون بشكل خاص لمخاطر شديدة. ومما يزيد من تفاقم الأزمة أن ما يقرب من مليون صومالي متضررون الآن جراء الفيضانات، كما يواجه البلد أسوأ غزو للجراد الصحراوي منذ حوالي 25 عاما.

وبالإضافة إلى الآثار الطبية والإنسانية، فلفيروس COVID-19 أيضا أثر اقتصادي سلبي بشدة على الصومال. وتتوقع الحكومة الاتحادية حدوث انخفاض بنسبة 11 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2020. وقد عانى توليد الإيرادات من إغلاق الموانئ والمطارات. وتقلصت التحويلات الحيوية من المغتربين بنسبة 40 في المائة.

وقد استجابت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بسرعة للأزمة في حدود إمكانياتها. وأنشئت فرقة عمل وطنية لمواجهة فيروس كوفيد-19 في أوائل آذار/مارس برئاسة رئيس الوزراء حسن خيري. وأنشأت الولايات الأعضاء في الاتحاد هياكل مماثلة وتشارك أيضا في التنسيق على الصعيد الوطني. ويجري نشر رسائل فيما يتعلق بالصحة العامة وتعبئة الأموال وشراء المعدات الطبية والوقائية.

وتعمل أسرة الأمم المتحدة على تعزيز استجابة الحكومة. وقد أعادت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها توجيه أنشطتها لإعطاء الأولوية لمواجهة فيروس كوفيد-19. وسأسرد بعض الأمثلة على ذلك: فقد وسعت منظمة الصحة العالمية قدرة المستشفيات الصومالية، وأنشأت مراكز عزل ودعمت معامل الاختبار. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مولدات كهربائية. ووفر مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ودائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للأغراض الإنسانية عمليات نقل جوي حيوية الأهمية وأشكالا أخرى من الدعم اللوجستي. ويتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قيادة التنسيق داخل أسرة الأمم المتحدة ومع الشركاء. ويجري القيام بالمزيد على مستوى جميع الوكالات والصناديق والبرامج.

إن قدرة الصومال على الاستجابة لـ COVID-19 يساعدها إلى حد كبير تحقيقها نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في 25 آذار/مارس. وقد اعترف ذلك المعلم التاريخي بتحسن إدارة المالية العامة في الصومال، ومكّن الصومال الآن من أن يصبح مؤهلا للحصول على منح تمويل إضافية تمس الحاجة إليها للتخفيف من أثر كوفيد-19. وقام البنك الدولي وشركاء آخرون بتعبئة التمويل لتلبية الاحتياجات الفورية للتأهب ودعم الميزانية. كما أن البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي، تقوم أيضا بتسريع استثمارات التعافي الاقتصادي والتحويلات النقدية للمساعدة في تعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود.

وبالإضافة إلى استجابتها المباشرة، قدمت أسرة الأمم المتحدة الدعم للحكومة من خلال العمل مع مجتمع المانحين الأوسع نطاقا وتنسيق المساعدة المقدمة منه. وفي 23 نيسان/أبريل، أصدر مكتب الأمم المتحدة في الصومال خطة التأهب والاستجابة القطرية لمرض كوفيد-19، التي دمجت معا طلبات منظومة الأمم المتحدة دعما للحكومة.

وقبل الجائحة العالمية، كان الصومال قد حدد أولويات وطنية طموحة لعام 2020. وتشمل هذه الأولويات إجراء أول انتخابات مباشرة على أساس صوت واحد للشخص الواحد في الصومال منذ عام 1969. وكما أشار المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8671)، فإن إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وشفافة على أساس صوت واحد للشخص الواحد سيكون خطوة تاريخية في إعادة بناء الصومال وسيساعد في التطور الديمقراطي المستمر في البلد.

وستكون الأسابيع المقبلة حاسمة في تحديد الكيفية التي سيمضي بها الصومال قدما صوب هذه الانتخابات. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة البرلمانية المشتركة المخصصة توصياتها لحل المسائل التي أُغفلت في قانون الانتخابات الذي تم تمريره في شباط/فبراير. وتشمل هذه التوصيات تخصيص مقاعد في مجلس الشيوخ وضمان 30 في المائة من المقاعد البرلمانية للنساء. كما يجب على البرلمان أن يعتمد تعديلات على قانون الأحزاب السياسية ليتوافق مع قانون الانتخابات.

وسيقدم رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أيضا تقريرا إلى جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان عن خطط إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني الدستوري: تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للبرلمان وشباط/فبراير 2021 للانتخابات الرئاسية.

وستحدد هذه المؤسسات الصومالية الطريق إلى الانتخابات. وعندئذ يجب أن يكون شركاء الصومال مستعدين لتعبئة الدعم التقني والموارد المالية اللازمة للتنفيذ. ويجب أيضا أن يتسارع عمل فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات لكفالة اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لإجراء التصويت. وبنفس القدر من الأهمية، ستكون هناك حاجة إلى بناء توافق في الآراء فيما بين الزعماء السياسيين وعبر المجتمع الصومالي لكفالة أن تحظى الانتخابات بالتأييد والقبول على نطاق واسع.

وبالإضافة إلى التركيز على الانتخابات، نشير أيضا إلى أهمية إحراز الصومال تقدما بشأن أولويات بناء الدولة الحاسمة الأخرى. وتشمل هذه الأولويات تشكيل المحكمة الدستورية، ومفوضية الجهاز القضائي، ولجنة مستقلة لحقوق الإنسان، فضلا عن استكمال استعراض الدستور الاتحادي.

وتتطلب المنافسة الديمقراطية الفعالة أيضا بيئة تمكينية تحمي حرية التعبير والتجمع والتنظيم. وأدعو الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى كفالة الاحترام الكامل لها، لا سيما خلال هذه السنة الانتخابية الحاسمة الأهمية.

وإذ أنتقل إلى الحالة الأمنية، أود أولا أن أشيد بقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تضحياتهما المستمرة في السعي إلى إحلال السلام. لقد أكملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تخفيض الحد الأقصى لقوام قواتها بمقدار 1 000 جندي في 5 آذار/مارس، على نحو ما قرره المجلس. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال حاليا الدعم اللوجستي للأفراد النظاميين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال البالغ عددهم 19 626 فردا، فضلا عن 10 900 من قوات الأمن الصومالية، بدعم من مساهمات المانحين في الصندوق الاستئماني لقوات الأمن الصومالية.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها (المرجع نفسه)، أحرز الصومال تقدما في استعادة مناطق كانت تحتلها حركة الشباب. وفي 16 آذار/مارس، تمكّن الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تحرير مدينة جنالي الاستراتيجية، في شبيلي السفلى. وتسيطر القوات التي يقودها الصوماليون على المدينة منذ ذلك الحين، وتتواصل الجهود التي تبذلها السلطات الاتحادية وسلطات ولاية جنوب غرب لإعادة الحكم والعدالة وسيادة القانون والاستقرار إلى المدينة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وشركاء آخرين.

وفي الوقت نفسه، استمرت الإصلاحات المؤسسية في قوات الأمن، بما في ذلك إدخال تحسينات على نظم الإدارة وشؤون الموظفين.

وكما هو منصوص عليه في تقييم التهديدات الذي اشتركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية في الاضطلاع به في كانون الثاني/يناير، استمر تهديد حركة الشباب في التطور. وتواصل الحركة أعمال التخويف والعنف التي تقوم بها من خلال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات بقذائف الهاون والاغتيالات وغيرها من الوسائل. وتستخدم حركة الشباب الابتزاز، في إطار المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرتها، وتقوم بأنشطة تجارية وإجرامية غير مشروعة. ونأسف لأنها لم تتقبل نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ولاستمرار عملياتها الإرهابية بلا هوادة.

وفيما يتعلق بالتهديد المحدد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ستستفيد قوات الأمن الصومالية من دعم إضافي لمواجهة هذا الخطر المميت. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى الإحاطة التي يقدمها مدير دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في وقت لاحق من هذه الجلسة.

وأرحب بالتزام الحكومة الاتحادية بتنقيح الخطة الانتقالية الصومالية عن طريق تحديث الجداول الزمنية وتحديد المهام والثغرات الرئيسية استجابة للتهديد المتطور الذي تشكله حركة الشباب. وقد أقرت الحكومة الاتحادية بالحاجة إلى مزيد من التنسيق، داخليا ومع الشركاء الدوليين على السواء، فضلا عن الحاجة إلى استجابات إضافية غير عسكرية لانتشار تهديد حركة الشباب، مثل التصدي لتمويل الإرهاب. وقد أبدت الحكومة التزامها بتعزيز نهج شامل للأمن، ونحن نرحب بذلك.

ومما يؤسف له أن فيروس كورونا قد أبطأ تدريب الشركاء الدوليين اللازم لتشكيل قوات لمكافحة حركة الشباب. وقد يؤثر ذلك على العمليات، مما يؤكد الحاجة إلى خطة انتقالية مستكملة تجسد جميع التغييرات في الجدول الزمني لتشكيل القوات.

ونرحب بالمحادثات الشاملة التي جرت مؤخرا بين قادة الأمن الصوماليين والشركاء الدوليين الرئيسيين لمناقشة متطلبات وتشكيلات الدعم الدولي لقطاع الأمن في الصومال في السنوات المقبلة. ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات بغية تعزيز جهودنا الجماعية.

وبالانتقال إلى التطورات المتعلقة بالولايات الاتحادية الأعضاء، يشجعنا التقدم الذي أحرز مؤخرا في الحوار والمصالحة في العديد منها. وهي تشمل غالمودوغ حيث تم تعيين حكومة جديدة ذات تمثيل واسع، وولاية جنوب غرب الصومال حيث اختار الزعماء القبليون برلمانا جديدا، وجوبالاند حيث وافق المتنافسون السياسيون السابقون على العمل معا والسعي إلى تحقيق المزيد من المصالحة. وفي تلك الدول وغيرها من

الولايات الاتحادية الأعضاء، نحث على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتوعية في جميع المجتمعات المحلية من أجل الحكم الشامل لصالح الشعب.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الصومال وصوماليلاند، نرحب بالحوار الجاري على المستويات العليا ونشعر بالتشجيع لأن الجانبين أعربا عن استعدادهما للحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة ومواصلة المناقشات.

وندعو على وجه الاستعجال إلى الالتزام بالحوار وتحسين التعاون ليشمل العلاقات بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي حين أن العلاقات بين الحكومة المركزية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء لا تزال تعاونية، فإننا نأسف لأنه مر أكثر من عام على اجتماع الرئيس وجميع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد. ويجب عليهم جميعا أن يعملوا معا على وجه الاستعجال إذا أريد لهم أن يعالجوا الأولويات الوطنية الهامة لما فيه صالح الشعب الصومالي.

ووفقا لتوجيهات المجلس في القرار 2461 (2019)، دعمت البعثة الجهود الرامية إلى التعجيل بالحوار المنتظم الرفيع المستوى بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم المبادرات الصومالية بشأن المصالحة والتعاون من خلال الحوار الشامل.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن قوات الأمم المتحدة في الصومال لا تزال حاضرة ونشطة وملتزمة بتنفيذ ولايتنا – على الرغم من القيود والتحديات الإضافية الناجمة عن الجائحة العالمية والتهديدات الأمنية المستمرة لبعثتنا. وقد خفضنا مؤقتا عدد الموظفين العاملين في مقديشو وفي مكاتبنا الميدانية، ولكن زملاءنا ما زالوا يعملون عن بعد من جميع أنحاء العالم ولا يزالون ملتزمين ويواصلون إظهار تصميمهم على دعم شعب الصومال.

## المرفق الثاني

### بيان الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو ماديرا

لم يسلم الصومال من انتشار مرض فيروس كورونا. إن هذا المرض يحد من جهودنا الجماعية في البلد ويقوض التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وقد أنشأنا فرقة عمل للتصدي لمرض كورونا في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي تعمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والحكومة المركزية وحكومات الولايات الاتحادية الأعضاء في جميع قطاعات البعثة.

ونشهد بإعجاب الجهود التي يبذلها الصومال لاحتواء الإرهاب، وبناء السلام من خلال الحوار والمصالحة، وتنمية البلد من خلال بناء الدولة وإعادة الإعمار والانتعاش – على الرغم من التعطل الذي يسببه مرض فيروس كورونا في الصومال وإمكانية عرقلة تنفيذ المهام المتبقية ذات الأولوية للبلد. وفي ذلك السياق، أود أن أسلّط الضوء على التطورات في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الانتعاش الاقتصادي في الصومال، والسياسات الشاملة والأمن.

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، التزمت الحكومة الاتحادية، في منتدى الشراكة المعني بالصومال، بمواصلة إصلاحاتها الاقتصادية الصارمة كجزء من جهودها لتخفيف عبء الديون. بيد أنه يتعين على البلد أن يتغلب على العقبات الاقتصادية الهامة إذا أريد له أن يلغي ديونه بالكامل.

ولكي تتمكن الحكومة الاتحادية من تحقيق معلمها المقبل، يجب عليها أن تشرع الآن في وضع أهداف جديدة قصيرة الأجل، تشمل تقديم المساعدة الغذائية لنحو 5.2 ملايين شخص، وتلبية احتياجات الأشخاص الموجودين في مخيمات المشردين داخليا، وتثقيف الأشخاص غير الملتحقين بالمدارس، وإيجاد حوالي 000 400 فرصة عمل كل عام. تلك مهمة شاقة إذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف غير المواتية الناجمة عن اجتماع الإرهاب والكوارث الطبيعية المتكررة وأثر مرض كورونا على اقتصاد الصومال. وهناك بالفعل مؤشرات على أن التحويلات المالية آخذة في التراجع، وأن التجارة آخذة في الانخفاض، وأن دخل الأسر المعيشية يسير في اتجاه تنازلي. وإذا استمر الاتجاه نحو انخفاض الإيرادات، بسبب مرض فيروس كورونا، فإن الخطر المتمثل في أن تكابد الحكومة الاتحادية العناء للوفاء ببعض التزاماتها هو من الشواغل التي يمكن أن تكون أكثر مدعاة للقلق. وبوصفنا شركاء للصومال في مسعانا المشترك لمساعدة البلد على البقاء واقفا على قدميه وإحراز التقدم، نحتاج إلى تصور سبل لمساعدة الصومال في التغلب على تلك الاتجاهات والوفاء بالشروط اللازمة للتأهل للإلغاء الكامل للديون.

وفي حين أن الحكومة الاتحادية لا تتمتع بعد بعلاقات تعاونية كاملة مع جميع الولايات الاتحادية الأعضاء، فقد شهدنا في الأشهر الأخيرة درجة من الاستعداد للمضي قدما بشأن القضايا الوطنية الرئيسية. وأحيط علما، مع الارتياح، بدور الحكومة الاتحادية في تعزيز تعاونها التقني مع الوزارات التنفيذية للولايات الأعضاء في الاتحاد لضمان تحقيق الأولويات الهامة التي يجب ألا تفشل.

وقد أعلن رئيس بونتلاند في شباط/فبراير، بعد استضافته مؤتمرا استشاريا، عزمه على مواصلة الحوار مع مقديشو. وبالاقتران مع المبادرات الأخرى الجارية، نأمل أن يؤدي ذلك بالحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى البدء في صياغة رؤية مشتركة للصومال.

وبالإضافة إلى العلامات المشجعة للحوار الوطني الذي تمس الحاجة إليه في المستقبل القريب، شهدنا أيضا تقدما في جهود المصالحة والحوار على مستوى الدولة والمستوى المحلي على حد سواء.

وفي غالمودوغ، أسهم نشر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في دوسمريب في تهيئة بيئة مواتية لعقد مؤتمر ناجح للمصالحة بين جميع العشائر وفي إحراز تقدم كبير في تشكيل الدولة. وشهدت العملية إجراء انتخابات في شباط/فبراير، وشهدنا في الآونة الأخيرة تشكيل حكومة جامعة في غالمودوغ ونقلا سلميا للسلطة من الرئيس السابق هاف إلى الرئيس الحالي الجديد قور. ونرحب بهذه التطورات الهامة، ونحن متفائلون بمستقبل غالمودوغ وبالقدرة على البناء على تلك الخطوات الهامة.

وفي جوبالاند، نحيط علما بتوصل رئيس جوبالاند وشخصيات معارضة من عشيرة أوغادين مؤخرا إلى تسوية أدت إلى الاعتراف المتبادل والتعايش. ومع ذلك، نصر على الحاجة لمواصلة العمل لكفالة جمع جميع العشائر في اجتماع يضم كل أصحاب المصلحة في جوبالاند سعيا لإيجاد حل دائم للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تعصف بتلك الولاية العضو في الاتحاد.

وعلى الصعيد المحلي كذلك، جرى في نيسان/أبريل تعزيز جهود مماثلة لتحقيق المصالحة كجزء من حملة لإنهاء النزاعات العشائرية العنيفة. ففي شبيلي السفلى، وضع تدخل رئيس ولاية جنوب غرب بسرعة حدا للنزاع بين عشيرتي غالجعل وشانتا كاليمود. وفي غلمدغ، أدى نهج مماثل اتخذته الإدارة الجديدة إلى وقف الأعمال العدائية بين عشيرتي وغرطع وهبر غدير.

هذا ويستمر العمل على التحضير للانتخابات. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالتزام اللجنة البرلمانية المشتركة المخصصة المعنية بالانتخابات والجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. فعلى الرغم من الاضطرابات الناتجة عن كوفيد-19، اختارت كلتا اللجنتين مواصلة معظم أعمالهما من خلال المنصات التكنولوجية. وسمح ذلك بتواصل عملية الصياغة المهمة للتوصيات التي ستكمل مشروع القانون الانتخابي الوطني الذي أقر في شباط/فبراير.

وبالإضافة إلى ذلك، أثني على العمل الحيوي الذي تقوم به فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات. فرغم الظروف الصعبة، زادت فرقة العمل من نشاطها، مما أدى مؤخرا إلى اتفاق بشأن اختصاصاتها واعتماد مفهوم الأمن الخاص بتسجيل الناخبين.

ونشهد أيضا المزيد من التقدم إذ عقدت فرقة العمل حلقة عمل لمدة يومين في آذار/مارس لإجراء تقييمات للقدرة على إنشاء مناطق آمنة في جميع أنحاء الصومال والتخطيط للبدء في تحديد المواقع المحتملة لمراكز تسجيل الناخبين.

ومن الجلي أن إجراء انتخابات وطنية من بين أولويات الصومال القصوى. وأنا مقتنع، من خلال اتصالاتي بالجهات الرئيسية المعنية بالانتخابات، بأنها هي الأخرى تعتبر ذلك مسألة ضرورية وملحة. وعودة رئيسي مجلسي البرلمان الاتحادي مؤخرا إلى مقديشو علامة مشجعة ستمكن رئيس اللجنة الوطنية من عرض تقريره في 27 أيار/مايو.

بيد أنني أشعر بالقلق لأنه على الرغم من الجهود الصادقة المبذولة للتحضير للانتخابات، لا تزال هناك مسائل معلقة وربما خلافية يجب معالجتها على الفور وبفعالية. وتشمل هذه المسائل كفالة تنفيذ قانون الانتخابات وتخصيص حصة 30 في المائة للممثلات واعتماد البرلمان تعديلات قانون الأحزاب السياسية.

ولكن قبل كل شيء، ستتطلب الانتخابات الصومالية الدعم السياسي من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد ومشاركتها فيها. وتلك مسألة ملحة، لا سيما وأن الوقت شارف على النفاد. ولذلك أدعو جميع الجهات المعنية على صعيدي الاتحاد والمناطق إلى التغلب على التحديات التي تواجهها والسماح بوجود اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وأداء عملها بفعالية حتى يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت مكاسب أمنية ملموسة في إضعاف قدرات حركة الشباب على القيام ب بعمليات في جميع أنحاء الصومال وتعطيلها. وفي 16 آذار/مارس، تمكنت عملية بادبادو من طرد حركة الشباب من بلدة جنالي الواقعة عند جسر في شبيلي السفلى. وباستعادة جنالي، تلقت حركة الشباب ضربة موجعة، لأن البلدة كانت معقلا استراتيجيا لعمليات الحركة في شبيلي السفلى ومقديشو. كما كانت مركزا لتصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمركبات المفخخة. وإلى جانب جنالي، دمرت عمليات محددة الهدف قامت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في بولا حاجي في 20 آذار/مارس مواقع تابعة للعدو وأضعفت قدرات الحركة إلى حد كبير.

وتمشيا مع القرار 2472 (2019)، أكملت البعثة عملية التخفيض التدريجي المقررة للقوات وسحبت 1000 جندي بحلول 28 شباط/فبراير من دون تسليم أي من قواعد عملياتها الأمامية أو إغلاقها. وبذلك، تكون قد عززت المكاسب التي تحققت على مر السنين وحمت السكان من حركة الشباب. وكما تقرر في اجتماع لجنة تنسيق العمليات العسكرية في كمبالا، تحمل كل بلد من البلدان المساهمة بقوات جميع النفقات المتصلة بإبقاء قواته في قواعد العمليات الأمامية التي كان من المقرر إغلاقها.

وفي إطار تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الخطة الانتقالية، أجرت البعثة وقوات الأمن الصومالية عدة عمليات مشتركة كجزء من الجهود الرامية إلى تعطيل حركة الشباب وإضعافها. ولكن الطريق لا تزال طويلة إذا أردنا أن ننفذ جميع مهام مرحلتي الخطة الانتقالية بحلول كانون الأول/ديسمبر. غير أن عملية تشكيل قوات أمن صومالية مدربة ومجهزة بصورة جيدة وتتلقى أجورها بانتظام تجري بوتيرة قد لا تكون كافية لحشد العدد الكافي الذي نسعى إليه من القوات الصومالية القادرة على استلام مهام البعثة بحلول نهاية عام 2021، أو للحفاظ على المكاسب التي تحققت بتضحيات كبيرة على مر السنين. وهذا سبب كاف لتعيد جميع الجهات المعنية بدعم جهود بناء السلام والدولة في الصومال النظر، بشكل جماعي وفردي، في طريقة ووتيرة تنفيذها مهام الخطة الانتقالية الصومالية وتعدلهما على وجه السرعة.

وعند النظر إلى فعالية البعثة في مسرح العمليات، ينبغي مراعاة السياق الأوسع الذي يشمل العديد من الجهات، التي يؤدي فيه كل منها دور محدد في التصدي لمشاكل الصومال الأساسية المتمثلة في الإرهاب، والخلافات السياسية، وغياب المصالحة، والتخلف الاقتصادي. وفي هذا الصدد، لا يزال النهج الأمني الشامل، الذي يدعم تنفيذ الخطة الانتقالية ويقسم المهام إلى خمسة مسارات، أنجع وسيلة لكفالة مراعاة جميع الجوانب الأساسية للأزمة الصومالية ومعالجتها بفعالية. ويمكن إعادة النظر في النهج الأمني الشامل إذا لزم الأمر لضمان أقصى قدر من الفعالية. وفي هذا الصدد، من شأن هذا الإطار أن يكفل تقاسم

جميع الجهات الفاعلة للمسؤولية وأن يساعد في التغلب على التحديات المتصلة بسوء التنسيق والاتساق، وعدم انتظام تبادل المعلومات، وانعدام الثقة والمساءلة المتبادلة، وهي كلها عقبات خطيرة أمام مساعينا المشتركة في الصومال.

وتجري عملية تشكيل القوات حاليا بوتيرة شديدة البطء، إن لم تتغير، ستستغرق عدة سنوات حتى تحشد ما يلزم من القوات لكفالة انتقال فعال. وما كانت النجاحات التي تحققت مؤخرا في شبيلي السفلى في القطاع 1 ممكنة لولا تشكيل قوات وطنية تسلمت بعض مهام قوات البعثة وأنشأت وحدات متنقلة.

وسينظر المجلس في الأيام المقبلة في تجديد ولاية البعثة. وفي 7 أيار/مايو، جدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه، ولاية البعثة لمدة 12 شهرا. ولكن، في الوقت الذي يتداول فيه المجلس بشأن مهام البعثة عند تجديد ولايتها، سينصب التركيز على المشاركة المستقبلية للجهات الأساسية المعنية بأمن الصومال، ولا سيما ضرورة استناد تلك المشاركة في المستقبل إلى تقييم مستقل وشامل.

وكما يعلم أعضاء المجلس، تجري مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليا تقييمها الشامل للدعم الذي سيقدمه الاتحاد الأفريقي في المستقبل إلى الصومال من خلال البعثة بعد عام 2021. كما نستكشف الخيارات التي ستتيح للشركاء الدوليين الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة، تنسيق دعمهم للصومال على نحو أفضل.

وتحقيقًا لهذه الغاية، وبحسب ما اتُفِق عليه في الاجتماع الافتراضي رفيع المستوى الذي انعقد مؤخرًا بشأن الصومال، يجب تحقيق توافق الآراء بشأن وضع نهجٍ شامل نحو استقرار الصومال وأمنه، وكما ذُكر آنفًا، من الضروري أن يلتزم جميع المستثمرين في أمن الصومال، ليس بإعادة النظر في الخطة الانتقالية وتحديثها بحسب آخر المستجدات فحسب، ولكن أيضًا بمراعاة طرائق تنفيذها بالنسبة للأطراف المعنية كافة.

## المرفق الثالث

## إحاطة تقدمها مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أنييس ماركايو

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن التهديد الذي يشكله استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في الصومال وأثرها على السكان المدنيين وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. ويشرفني أيضا أن أعرض الأنشطة التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة في الصومال.

وفيما يتعلق بخطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، ارتفع عدد الحوادث الناجمة عنها من 402 و 492 حادثةً في عامي 2017 و 2018 على التوالي إلى 529 حادثةً في عام 2019، مع تسجيل 161 حادثة مماثلة حتى نيسان/أبريل 2020. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 30 نيسان/أبريل 2020، قُتل 153 جندياً من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و 489 من أفراد قوات الأمن الصومالية في استهدافٍ لهم بأجهزة متفجرة يدوية الصنع. وإذا ما استُثنيَ ما يقرب من 600 شخصٍ قضوا في الهجوم المروع بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع الذي وقع في مقديشيو في 14 من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2017، فقد وردت تقارير بمقتل 787 مدنيًا وإصابة 779 1 آخرين.

ولقد لاحظنا انخفاض عدد الضحايا المدنيين في مقديشو في عام 2020، ونعزو ذلك إلى الأثر الإيجابي لخطة مقديشو الأمنية الحالية وعملية بادبادو في شابيلي السفلى، مما حد من تسرب الأجهزة المتفجرة إلى داخل مقديشو. إذ انخفضت التفجيرات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المحمولة على مركبات من 1.17 حادثة شهريًا في 2019 إلى حادثةٍ واحدة من هذا النوع في عام 2020 حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، فبينما قادت قوات الأمن الصومالية عملياتٍ عسكرية في شابيلي السفلى منذ الفصل الثاني من عام 2019، ازدادت هجمات حركة الشباب بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي استهدفت الجيش الوطني الصومالي، مما أسفر عن زيادة مُقلِقة في عدد ضحايا الجيش الوطني الصومالي، إذ تجاوز خلال الفصل الأول من عام 2020، وللمرةِ الأولى، عدد الضحايا من المدنيين. وفي السنوات الأخيرة، تحولت حركة الشباب في تصنيعها للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع من الاعتماد على المتفجرات من النوعية العسكرية إلى عناصر ومكونات أيسر منالا، وبذلك تثبت الحركة قدرتها على التكيف وكذلك إصرارها على الاستمرار في استخدام هذا الأسلوب في الحرب.

أما فيما يخص دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال، فهي جزء لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وتقدم الدائرة المشورة المتخصصة إلى حكومة الصومال الاتحادية فيما يخص وضع التشريعات والخطط والسياسات الرامية إلى الحد من مخاطر الذخائر المتفجرة. كما تصدر الدائرة بصفةٍ منتظمة تقارير تحليلية خاصة بالصومال تحديدًا حول التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، ليسترشد بها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الآخرون عند صوغ الإجراءات الوقائية وإجراءات الاستجابة. كما تقدم الدائرة المساعدة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وتضطلع بأنشطة التطهير من الألغام في أعقاب الهجمات النارية غير المباشرة التي تستهدف مجمع الأمم المتحدة في مقديشيو ومنطقة المطار.

وبفضل دعم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، تحتفظ الدائرة بحضور مادي ملموس في جميع قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال؛ وتقدم المشـــورة والتحليلات والتدريب والتوجيه إلى الأفراد النظاميين ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، للكشف عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وتدميرها، وللعمل بأمان في تلك البيئة شديدة الخطورة. ومنذ عام 2017، دربت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ما يربو على 000 50 من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال على طيفٍ من المواضـــيع يتراوح بين التوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وتقنيات الكشف عنها، واستخدام التقنيات الخاصة بإبطال تلك الأجهزة. وتســتخدم الدائرة وتُروج عددًا من المواد التدريبية المعيارية الموحدة التي صــاغتها بغية دعم التطوير المهني المطرد للقائمين على عمليات التخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصـــنع في جميع البلدان المساهمة بقوات.

ولقد عزز التدريب والتوجيه اللذان تلقتهما وحدات التمكين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال على يد الدائرة ثقة القوات في اســتخدام طرق الإمداد الرئيســة، مما أدى إلى زيادةٍ هائلة في حركة شــحنات البضـــائع على هذه الطرق من مقديشـــيو إلى القطاعات. وتزود الدائرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال بقدرة قوامها 21 فريقًا للتطهير من الذخائر المتفجرة، يستخدمون 42 كلبًا من كلاب الكشف عن المتفجرات، لحماية البنى التحتية الرئيسـة مثل المطارات، ومدارج الطائرات، وقواعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال. وتيســـر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال قدراتها على إجراء المســـوح والكشـــف والتطهير، إنشاء قواعد عملياتية أمامية لبعثة الاتحاد الأفريقي.

كما أســـهم دعم الدائرة في تعضــيد قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصــومال على الاســتجابة لما يســـتجد من تهديدات ناجمة عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصـــنع والتكيف معها. وفيما ظل عدد ما أُبلِغ عنه من حوادث اســتهدفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصــومال بالأجهزة المتفجرة يدوية الصــنع مرتفعًا، انخفض معدل الخسـائر التي توقعها الحادثة الواحدة بصـفوف البعثة منذ 2017 إلى الآن. وعلاوةً على ما تقدم، فمع الزيـادة التـدريجيـة في عـدد حوادث الأجهزة المتفجرة يـدويـة الصـــــنع، لم يُلاحظ أيُ أثرٍ على بعثـة الاتحـاد الأفريقي في الصـــومال. وبينما أحدثكم الآن، وعلى الرغم من القيود التي فرضـــتها جائحة فيروس كورونا، لا تنفك أنشطة الدائرة تسير على قدمٍ وساق، فيما عدا أنشطة مرحلة ما قبل النشر والتدريب وجهًا لوجه.

وفي السـنوات القليلة الماضـية، اسـتجابت الدائرة لطلبات الحكومة الصـومالية لبناء قدرات الشـرطة الصـــومالية في مجال التخفيف من المخاطر، وقد دربت الدائرة حتى الآن الأفرقة الـــــ 14 المكلفة بإبطال الذخائر المتفجرة التابعة للشرطة الصـومالية وجهزتها بالمعدات. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضـاء التي تقدمت بالمساهمات المالية الطوعية الضرورية لدعم هذه الأنشطة.

وختامًا، فقد أثبتت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا تفتأ تثبت، أنها تعزز حماية قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقدرتها على الحركة وفعالية عملياتها؛ وأنها أسهمت في التقليل من عدد الإصـابات والخسـائر في الأرواح في صـفوف البعثة. وبحسـب تحليلنا، فمن المرجح أن تواصـل حركة الشـباب هجماتها بالأجهزة المتفجرة يدوية الصـنع ضـد أفراد الجيش الوطني الصـومالي، مسـتخدمةً في ذلك ما يُتاح من ســـلائف، إلى جانب تصــــميمات معقدة ودائمة التطور. ولكي تحقق قوات الجيش الوطني الصـــومالي مســـتوى أعلى من الجاهزية للعمل بأمان وفاعلية في تلك البيئة المهددة بالأجهزة المتفجرة يدوية الصـنع، يحتاج أفرادها إلى التدريب المناسـب والتوجيه والتجهيز الذي يتسـق مع معايير تضــاهي تلك التي تسـترشـد بها الدائرة في تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال. ومن شـأن اكتسـاب قوات الأمن

الصـــومالية قدرات فعالة ومســـتدامة وخاضـــعة للمســـاءلة على تخفيف حدة التهديدات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع أن يدعم انتقال المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتقف الدائرة دوما، بصـفتها جزءا لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى الصـومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـومال، على استعداد لتقديم الدعم إلى الجيش الوطني الصـومالي. ويحدونا الأمل في أن ينظر مجلس الأمن في توســـيع فئات مجموعة تدابير الدعم غير الفتاكة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الجيش الوطني الصومالي من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمؤسسات الأمنية الصـومالية، لتشـمل الدعم للتخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصـنع، وتلك التدابير هي التدريب والتوجيه والتجهيز كما ذكرت آنفًا. وبناء على ذلك، أدعو الدول الأعضـــاء والشـــركاء الآخرين إلى توجيه التمويل نحو تعزيز قدرات الجيش الوطني الصـــومالي على التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع من خلال آلية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

## المرفق الرابع

### بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات.

في حين نجد بعض ما تلقيناه من أخبار مشجعًا، فقد تلقينا أنباء أخرى على خلاف ذلك؛

ففيما يخص الحالة السياسية والتحضير للانتخابات في الصومال، أظهر البلد القدرة على إحراز التقدم بشأن أولوياته، حيث يأتي التوقيع على قانون الانتخابات كخطوةٍ مهمة، بيْد أنه يلزم بذل المزيد من الجهد في العمل على تنفيذه، مع ضرورة كفالة مشاركة المرأة من جملة أمور أخرى.

كما بدأ العمل على تشريعاتٍ أخرى، مثل قانون الأحزاب السياسية، وهو عمل ينبغي أن يُستأنف؛ ويجب أن يستمر العمل على مسار الاستعدادات الفنية، بما في ذلك في مجال أمن الانتخابات، فلا يزال إجراء الانتخابات ممكنًا طبقًا للجدول الزمني الموضوع سلفًا.

ونطلب أيضا إلى الحكومة الاتحادية أن تعيد فتح الحوار مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، فالصومال بحاجة إلى الحوار للتغلب، ليس على التحديات التي تعترض الانتخابات فحسب، ولكن أيضًا على تلك التي تكتنف الخطة الانتقالية والتحديات التي تفرضها الأزمات الإنسانية الراهنة، فهذه الحالة من غياب الحوار قد طالت بما فيه الكفاية.

ومما يؤسف له أن الصومال لم يسلم من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا من الفيضانات الموسمية أو غزو الجراد. وتقف بلجيكا إلى جانب شعب الصومال وتساهم في الاستجابة الإنسانية. ونعتقد أيضا أن من المهم ألا يغيب عن بال المجتمع الدولي والسلطات الصومالية الأهداف الإنمائية والسياسية للبلد في الوقت الذي يتصدى فيه لهذه الأزمات.

وبما أن مجلس الأمن على وشك مناقشة تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإننا نلاحظ أن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا كبيرا جدا. وقد تحققت نجاحات في العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولكنها ليست كافية لتقودنا إلى توقع الاختتام الناجح للخطة الانتقالية في الإطار الزمني المقرر.

ويجب على الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء أن تجتمع لوضع رؤية مشتركة للأمن القومي. ونرحب باستعداد الحكومة لتنقيح الخطة الانتقالية. وسيعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بوصفه مانحا ماليا هاما، مع الصومال لتنفيذ هذه الخطة. وينبغي أيضا ضمان التنسيق بين الشركاء الأمنيين تحت قيادة الحكومة الاتحادية.

أخيرا، فيما يتعلق بالمستقبل القريب وبالنظر إلى الانتخابات، نعتقد أنه ينبغي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تواصل أداء ولايتها بشكلها الحالي، وأنه قبل النظر في خطط عام 2021، ينبغي السعي إلى تجديد ولايتها دون إجراء تغييرات كبيرة ولكن لفترة زمنية أقصر قليلا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات على التزامها.

## المرفق الخامس

### بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاوجون

أشكر الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، والمديرة أنييس ماركايو على إحاطاتهم.

تولي الصين اهتماما وثيقا للحالة في الصومال. وتشيد الصين بالجهود التي بذلها البلد خلال الشهور الثلاثة الماضية في التحضير للانتخابات وتنفيذ الخطة الانتقالية وتحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولدينا سبب وجيه للاعتقاد بأن شعب الصومال وحكومته سيواصلان إحراز تقدم جديد في عمليتي الحكم والسلام على الصعيد الوطني.

إن الصومال على أعتاب مرحلة حرجة، وتتصدر الانتخابات أولوياته. وقد وقع الرئيس فرماجو مشروع القانون الانتخابي ليصبح قانونا واعتمدت فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات اختصاصاتها واستعرضت مشروع مفهوم الأمن لتسجيل الناخبين. ويدل التقدم المحرز في هذه المجالات تماما على استعداد الصومال القوي لتشجيع إجراء انتخابات سلمية. وتؤيد الصين جميع الأطراف في الصومال التي تنطلق من المصالح الأساسية للبلد ككل وتعزز التعاون والحوار وتشترك في النهوض بالعمليات الانتخابية والسياسية. وينبغي للمجتمع الدولي، في سياق تقديم المساعدة البناءة، أن يلتزم بمبدأ العملية التي يقودها الصوماليون ويمسكون بزمامها.

وقد ناصرت الصين دوما فكرة أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعالج القضايا الأفريقية بالطرق الأفريقية. وما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور هام في صون السلام والاستقرار في البلد. وتدعم الصين بعثة الاتحاد الأفريقي في مواصلة أداء واجبها وفقا لولايتها وفي مساعدة قوات الأمن الوطني الصومالية على تعزيز قدراتها والاضطلاع تدريجيا بالمسؤولية الأمنية. وقدم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي طلبات واقتراحات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالصومال. ونأمل أن يولي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اهتماما كافيا لآراء الاتحاد الأفريقي وأن يستجيب لها.

تدين الصين بشدة جميع أشكال الإرهاب. وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إسهامات ملحوظة في الجهود الصومالية الرامية إلى مكافحة الأنشطة الإرهابية. وتشكل الهجمات الإرهابية التي تستهدف مرافق الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مصدر قلق بالغ. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ تدابير عملية من شأنها أن تضمن بفعالية سلامة وأمن مرافق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وموظفيهما في الصومال.

وقد أدت جائحة فيروس كورونا، مقترنة بغزو الجراد والفيضانات، إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. وتقدر الصين التدابير التي اتخذتها الحكومة الصومالية بالفعل للوقاية من الجائحة ومكافحتها. إن الصومال، الذي يواجه قيودا بسبب ظروف تنميته الاقتصادية والاجتماعية، أكثر ضعفا من أي وقت مضى وأقل قدرة على التصدي للكوارث.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة البناءة من أجل مساندة الصومال في التغلب على الصعوبات والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة والمستقلة. وفي مواجهة الجائحة، نحن حقا مجتمع يربطه مستقبل مشترك. وقد تبرعت الحكومة الصينية والمؤسسات الصينية بدفعات متعددة من الإمدادات الطبية للصومال ونتبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا مع الموظفين الطبيين الصوماليين من خلال التداول بالفيديو. وستواصل الصين تقديم مساهماتها الانفرادية.

## المرفق السادس

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام سوان على إحاطته والسيدة أنييس ماركايو على تركيزها على العمل الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن التهديد المستمر باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في الصومال.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الركود السياسي بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء. إن التغلب على الجمود الحالي أمر أساسي لحل التحديات السائدة في الصومال. ونحث القادة على تنحية خلافاتهم جانبا وتوحيد قواهم من أجل التوصل إلى اتفاقات استراتيجية تسمح بمعالجة الشواغل ذات الأولوية للبلد. ونعرب عن تضامننا مع شعب الصومال في كفاحه ضد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي تمثل آثاره تحديا حقيقيا وستؤثر عواقبه على جميع جوانب الحياة اليومية للصوماليين في كل أنحاء البلد.

وحتى في هذه الأوقات الصعبة جدا، تتسم الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الوقت المناسب بأهمية حيوية، وكذلك مواصلة العمل من أجل اعتماد التعديلات في قانون الأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد، ما زلنا ندعو إلى مشاركة المرأة بنسبة 30 في المائة، حيث تكتسي مشاركتها في العملية الانتخابية - فضلا عن مشاركة الأقليات - أهمية قصوى. ومن الضروري أيضا مواصلة عملية مراجعة الدستور، ونحث الأطراف على الاستفادة الكاملة من الأدوات التي وضعتها الأمم المتحدة وشركاؤها تحت تصرفها.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الصومالية للتخفيف من انتشار الفيروس بين السكان ولتيسير استمرار الحصول على إمدادات الطوارئ. وتجعل الحالة الإنسانية الهشة، مقترنة بزيادة عدد الحالات المسجلة وضعف نظام الرعاية الصحية، الصومال من أكثر البلدان ضعفا في مواجهة هذه الجائحة.

ومما يثير القلق بنفس القدر أن الأمطار الموسمية التي دفعت المزارعين إلى بدء الزراعة تسببت أيضا في فيضانات مفاجئة، مما يزيد من احتمالات تفشي الأمراض المنقولة بالمياه ويهيئ ظروفا مواتية لتكاثر الجراد، وهو وباء يسبب بالفعل أضرارا جسيمة في جميع أنحاء المنطقة. ونشجع المجتمع الدولي على المساهمة في صندوق المساعدة الإنسانية للصومال، وهو ما من شأنه أن ينقذ الأرواح ويخفف من احتياجات أشد الفئات ضعفا ويساعد على توسيع نطاق التدابير الرامية إلى مكافحة الجائحة.

نود أن نشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على تضحياتهما في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد. والحالة الأمنية المتقلبة في الصومال تبعث على القلق. وندين جميع الهجمات التي شنتها حركة الشباب، ولا سيما الهجمات بقذائف الهاون على مطار آدم عدي الدولي في مقديشو، حيث يوجد مجمع الأمم المتحدة، فضلا عن الهجمات التي تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إننا ندين الانتهاكات الجسيمة المستمرة المرتكبة بحق الأطفال ونشجع الحكومة على اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع تجنيد الأطفال وعلى تيسير الإفراج عن الأطفال المقاتلين وإعادة إدماجهم

ومواصـلة تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال. ومما يبعث على القلق بنفس القدر تزايد تشـويه الأعضـاء التناسـلية الأنثوية في البلد خلال فترة الجائحة. ولهذا السـبب، ينبغي إدراج هذه المسـألة في أي تدابير ترمي إلى مكافحة كوفيد-19.

إننا نشـيد بالعمل الذي تضـطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى الصـومال في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ويشكل الشباب الصومالي نسبة كبيرة من السكان؛ ولذلك، هناك حاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية تتيح لهم مواصلة المشاركة المجدية في أنشطة بناء السلام والحكم.

في الختام، يحتاج الصومال إلى دعم المجتمع الدولي والبلدان المجاورة والشركاء أكثر من أي وقت مضـى. وننوه باسـتمرار جهود ودور مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـومال وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ظل ظروف صعبة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

## المرفق السابع

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على اللمحات الثاقبة التي قدموها.

تشعر إستونيا بالقلق إزاء انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الصومال، ونرحب بالتدابير المتخذة لمكافحة هذا المرض. وحتى في مواجهة العقبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، نعتقد أنه ينبغي ألا يغفل الصومال، ولا المجتمع الدولي، عن الأهداف الطويلة الأجل لبناء الدولة. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

على الجبهة السياسية، يجب أن يظل إجراء انتخابات سلمية وشفافة وعلى أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، أولوية. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تستأنف حكومة الصومال الاتحادية وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد حوارها على وجه السرعة. ومن المهم أيضا معالجة المسائل المتبقية المتعلقة بقانون الانتخابات. ونرحب ترحيبا حارا بأي تقدم أُحرز ونشجع بقوة بذل المزيد من الجهود لتحقيق تلك الغايات.

وعلى الصعيد الأمني، نرحب بالتزام السلطات الصومالية بتحديث الخطة الانتقالية. وتشكل الجداول الزمنية الواضحة والمهام الواضحة والرؤية الواضحة أمورا حاسمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحمل الصومال المسؤولية الكاملة عن أمنه. وسنحقق أفضل النتائج بشأن كيفية الوصول إلى ذلك الهدف إذا عمل جميع أصحاب المصلحة معا بشكل وثيق. ولذلك، فإننا نشجع السلطات الصومالية وجميع الشركاء الرئيسيين على الدخول في مناقشات شاملة للجميع بشأن الدعم الدولي لترتيبات ما بعد عام 2021. ونرحب أيضا بالعمليات المشتركة ضد حركة الشباب في شبيلي السفلى. غير أننا نشدد على ضرورة تنفيذ العمليات العسكرية ضد حركة الشباب، وفقا لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التهديد الذي يشكله تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في الصومال. ولمعالجة هذا الاتجاه، ينبغي أن ندعم الصومال في وضع إطار تنظيمي وطني يساعد على مكافحة هذا التهديد بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم على الصعيد التنفيذي، دعم بناء قدرات المؤسسات الأمنية والجيش الوطني الصومالي من خلال توفير التدريب والمعدات.

أخيرا، تشعر إستونيا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة التي تتفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 وغزو الجراد، فضلا عن الفيضانات. ويساورنا القلق لأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 لا تزال ممولة بنسبة 17 في المائة فقط، وندعو المجتمع الدولي إلى معالجة ذلك.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن شكر إستونيا ودعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على جهودهم والتزامهم وتضحياتهم لجعل السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال حقيقة واقعة.

## المرفق الثامن

### بيان المنسق السياسي لفرنسا لدى الأمم المتحدة، أنطوان ميشون

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المفيدة وأن أبرز ثلاث نقاط تتعلق بالحالة في الصومال.

أولا وقبل كل شيء، تشعر فرنسا بالقلق إزاء انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها السلطات الصومالية لمكافحة انتشار كوفيد-19 بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وشركاء آخرين. وتسعى فرنسا جاهدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، لدعم شركائنا الأفارقة في تصديهم للجائحة. وقد خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 27 مليون يورو للصومال، كما يقوم بتنفيذ جسر جوي إنساني إلى أفريقيا، يحظى بدعم فرنسا الكامل. وعلاوة على ذلك، تدعو فرنسا بقوة إلى بذل جهد جماعي للنظر في وقف سداد البلدان الأفريقية لمدفوعات خدمة الديون بصورة مؤقتة. كما حشدت فرنسا 1.2 بليون يورو لدعم شركائنا الأفارقة في أربعة مجالات ذات أولوية هي: الصحة والانتعاش الاقتصادي والمساعدة الإنسانية والبحث العلمي.

ثانيا، ترى فرنسا أن الصومال يمر الآن بمنعطف حاسم فيما يتعلق بحالته السياسية وعملية إعداد هيكله الأمني لما بعد عام 2021. وعلى الجبهة السياسية، يجب على جميع الجهات الفاعلة الصومالية أن تواصل العمل من أجل التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وشفافة وشاملة للجميع على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021. ويتطلب ذلك توافقا واسعا في الآراء بشأن الإطار الانتخابي؛ ولذلك، فإننا نشجع السلطات الصومالية على معالجة المسائل المتبقية المتصلة بقانون الانتخابات بمساعدة بعثة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تدعو فرنسا أيضا حكومة الصومال الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء إلى استئناف حوارها على وجه السرعة. وسيكون هذا الحوار أساسيا ليس لإجراء الانتخابات المقبلة فحسب، ولكن أيضا لإجراء إصلاحات حاسمة أخرى، لا سيما في قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، ندين بشدة الاشتباكات في منطقة جيدو، المدفوعة بالمصالح السياسية على حساب عملية نقل المسؤولية عن الأمن.

كما أن الصومال يمر بمنعطف حاسم على الجبهة الأمنية، حيث من المقرر أن تتولى المؤسسات الصومالية المسؤولية عن الأمن بحلول عام 2021. وفي ذلك السياق، نرحب باستئناف العمليات المشتركة التي تقودها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب في شبيلي السفلى. وندعو السلطات الصومالية إلى توسيع نطاق تلك العمليات لتشمل مناطق أخرى وإلى تحديث الخطة الانتقالية والتعجيل بوضع خطة لإنشاء قوات صومالية جديدة وإدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني. ويبين آخر تقرير للأمين العام (S/2020/398) أن هناك حاجة ماسة إلى إحراز مزيد من التقدم على تلك الجبهة.

أخيرا، تعتقد فرنسا أنه يجب على السلطات الصومالية وشركائها الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، الدخول الآن بجدية في مناقشات حول الدعم الدولي لقطاع الأمن في الصومال بعد عام 2021. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده للمشاركة بنشاط في هذه المناقشات، وهو يؤيد اتباع نهج قائم بشكل أكبر على المعاملات. وفي هذا السياق، نعتقد أن النموذج الحالي للدعم الأمني الدولي للصومال لا ينبغي أن يُعتبر من المُسلمات وأنه

يجب طرح جميع الخيارات على الطاولة، بما في ذلك الخيارات البديلة لبعثة الاتحاد الأفريقي. ونود على وجه الخصوص أن نوضح أن نموذج الاتحاد الأوروبي الحالي لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال غير مستدام. وإذا أُريد للاتحاد الأوروبي أن يواصل دعم قطاع الأمن في الصومال، فإن ذلك الدعم سيعتمد على إنشاء آليات للمساءلة ومشاركة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساهمة المالية من جانب الشركاء الآخرين. وبصورة أعم، شرع الاتحاد الأوروبي أيضا في عملية لتطارح الآراء بشأن تعاونه الأوسع نطاقا مع الصومال، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الاستراتيجية لبعثاته الثلاث – عملية أطلنطا وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال.

## المرفق التاسع

## بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

أود أن أبدأ بالحديث عن التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. لقد تكلمنا عن هذا الأمر مرات عديدة، ولكنني أعتقد أنها نقطة لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. فهو ينبغي أن يكون عنصرا رئيسيا في جميع الجهود إذا أردنا أن نرى الصومال يمضي قدما في الاتجاه الصحيح. إنه الأساس لإحراز تقدم مستدام. فعلى سبيل المثال، ينبغي استئناف اجتماعات التنسيق على وجه السرعة، وينبغي أن تعقد بانتظام من أجل حل المسائل المتبقية، مثل الإصلاح الدستوري، أو معالجة المسائل العالقة بشأن العملية الانتخابية.

ونحيط علما بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات، ولكن يساورنا القلق لأن قانون الانتخابات لا يتضمن تخصيص نسبة 30 في المائة من المقاعد على الأقل للنساء. وأود كذلك أن أشدد على أن إجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد في أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021 يشكل مفتاحا لبناء الدولة الديمقراطية في الصومال، وسيكون المقياس الذي ستقاس به الإدارة الصومالية الحالية. إننا نسلم بالتحديات التي يطرحها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أمام الاستعدادات المستمرة للانتخابات، ولكننا نريد أن نوضح أن ذلك لا ينبغي أن يعوق قدرة الحكومة الاتحادية على الإجابة على المسائل التي لم تحل على أساس توافق سياسي واسع النطاق وبتعاون كامل مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. ويجب تجنب العودة إلى نموذج عام 2016 العشائري. فنحن بحاجة إلى أن نرى تقدما ملموسا نحو تنفيذ مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد كلما أمكن ذلك.

ونرحب بالتقدم المحرز في قطاع الأمن؛ ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية تشكل تحديا كبيرا. ويساورنا القلق إزاء ارتفاع وتيرة الهجمات التي تشنها حركة الشباب. فمن أجل تحديث وتنفيذ خطة الانتقال الأمني، من الضروري اتباع نهج شامل إزاء الأمن. وتحتاج الخطة إلى ملكية الصوماليين وانخراط جميع أصحاب المصلحة والشركاء، فضلا عن التركيز على بناء قدرات قوات الأمن الصومالية لتمكينها من تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد. وإزاء هذه الخلفية، يجب أن نواصل إجراء مناقشة بناءة بشأن الدعم الدولي لقطاع الأمن الصومالي خلال الأشهر المقبلة، مع التركيز أيضا على التقييم المستقل المقبل.

لقد ظلت بعثة الاتحاد الأفريقي تكتسي أهمية رئيسية للحالة الأمنية في الصومال منذ إنشائها. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما كبيرا جدا في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما مجموعه نحو بليوني دولار منذ عام 2007. وألمانيا مقتنعة بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستظل أحد الأركان الأساسية للدعم الدولي لقطاع الأمن الصومالي في الوقت الراهن.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية والانعكاسات المتصلة بكوفيد، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الراهنة. وتبين الفيضانات الحالية وتزايد انتشار الجراد الصحراوي بوضوح العواقب المتفاقمة لتغير المناخ على الحالة الإنسانية في الصومال والدولة الهشة. ويطرح كوفيد-19 تحديات إضافية. ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذتها السلطات الصومالية لمكافحة انتشار المرض وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى دعم الصومال في ذلك الصدد.

ومن الضروري، في ظل هذه الظروف، كفالة استمرار وصول المساعدات الإنسانية والاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية. وسنواصل مشاركتنا الإنسانية في الصومال. ويشارك الاتحاد الأوروبي بكثافة

وجدية في تقديم الدعم الإنساني للصومال. وتفعل ألمانيا الشيء نفسه على الصعيدين الثنائي والوطني. وقد قدمت ألمانيا بالفعل أكثر من 55 مليون يورو للمساعدة الإنسانية. ويجري النظر في المزيد من الالتزامات، في ضوء تدهور الحالة الإنسانية.

## المرفق العاشر

### بيان الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة ماركايو، مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، على إحاطاتهم الشاملة.

وأرحب بالسفير أبوكر، الممثل الدائم للصومال، وأرجو لأشقائنا وأخواتنا في الصومال شهر رمضان مباركا.

تعقد هذه الجلسة في خضم حالة صعبة للغاية بالنسبة للصومال. فقد أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصاده وتنميته، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية. غير أن هذا التحدي المشترك يمكن في رأيي أن يكون أيضا بمثابة قوة دافعة لجميع الأطراف لحل خلافاتها وإعادة تركيز جهودها صوب العمل معا بصورة بناءة. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على ضرورة تخفيف حدة التوتر بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد. وكما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2020/398)، أبرزت الجائحة ضرورة أن يجتمع قادة الصومال على الصعيدين الاتحادي والولائي معا بروح من الوحدة والتوافق. ونرحب بالجهود الرامية إلى تيسير استئناف الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفيما يتعلق بالانتخابات، نرحب بسن قانون الانتخابات وبالجهود المبذولة لمعالجة المسائل الرئيسية في القانون. ونرحب كذلك بشغل المزيد من النساء مقاعد برلمانية. وينبغي أن يظل من بين الأولويات إجراء الانتخابات على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد، حسبما ما هو مقرر. ومن الضروري التخفيف من الآثار المحتملة لكوفيد-19 حتى يمكن مواصلة الانتخابات على النحو المقرر. ومن المهم كذلك إحراز تقدم بشأن الأولويات الحاسمة لبناء الدولة، مثل المحكمة الدستورية والخدمة القضائية. فتهيئة بيئة مؤاتية أمر مهم حتى تسود الديمقراطية.

ثانيا، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية. ومرة أخرى، ندين جميع الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، والتي استهدفت أساسا بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، ونعرب عن أحر تعازينا لأسر الضحايا. لقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمتها مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي أظهرت أن تهديد حركة الشباب لم يقل. وأشكر دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام على هذه المعلومات.

ونود أن نعيد التأكيد على أن أي هجوم على موظفي الأمم المتحدة أمر غير مقبول وأنه يجب تقديم الجناة إلى العدالة. ما زالت حركة الشباب قادرة على شن هجمات أكبر وأكثر تعقيدا وبروزا، بما في ذلك باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والعبوات الناسفة المحمولة على المركبات. ويؤسفنا أن حركة الشباب لم تستجب لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ولذلك فمن المهم تزويد الجيش الوطني الصومالي بالتدريب اللازم في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وبناء القدرات. ونشيد بالجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على عملياتهما المستمرة وأنشطتهما في مجال تحقيق الاستقرار في المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة

الشباب في السابق، ونرحب بمساهمة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. وعلاوة على ذلك، نشيد بجهود ذوي الخوذ الزرق وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سعيا إلى تحقيق السلام. وكذلك نرحب بالتزام الحكومة بتحديث الخطة الانتقالية لكفالة وضع خطة أمن جماعي شاملة للصومال.

ثالثا، تأتي جائحة كوفيد-19 وسط حالة إنسانية مزرية أصلا في الصومال مقترنة بآثار اقتصادية سلبية للغاية، كما ذكر الممثل الخاص سوان. فمع تشريد ما لا يقل عن 2.6 مليون شخص وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والفيضانات الأخيرة وانتشار الجراد، لا بد من بذل جهود موسعة للتخفيف من محنة الشعب الصومالي. ويسرنا أن هناك خطة للأمم المتحدة للتأهب والاستجابة القطرية لكوفيد-19. ونحن ندعو جميع الشركاء الدوليين إلى توفير التمويل الذي تمس الحاجة إليه لخطة الاستجابة الإنسانية من أجل كفالة تعافي شعب الصومال وقدرته على الصمود على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان كذلك تيسير ومواصلة وصول المساعدة الإنسانية والإغاثة من دون عوائق، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تظل جميع الجهات الفاعلة في الصومال ملتزمة بجهود السلام والتنمية، على الرغم من جائحة كوفيد-19. إن الحوار والمصالحة فيما بين جميع الأطراف أمران حاسمان لكفالة صومال مزدهر وسلمي.

وأؤكد من جديد احترام إندونيسيا لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية، وأعرب عن بالغ تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على كفالة السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

وبينما نقترب من نهاية شهر رمضان، نتمنى لجميع إخواننا وأخواتنا في الصومال عيد فطر مبارك. وتواصل إندونيسيا دعم بناء صومال مزدهر وسلمي.

## المرفق الحادي عشر

### بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما المفصلتين بشأن الحالة في الصومال. كما نشكر السيدة أننيس ماركايو، مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، على آخر المستجدات المفيدة التي قدمتها بشأن طلب وفد بلدنا فيما يتعلق بالحالة المتعلقة بالتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

لقد درسنا بعناية التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/398) ونشاطره استنتاجه بأن الحالة الأمنية في البلد لا تزال مضطربة. إن الحكومة الاتحادية تواجه تحديات عديدة، بما في ذلك الحاجة إلى استعادة مؤسسات الدولة وإقامة حوار بين المركز والمناطق وفيما بين المناطق. وعدم إحراز التقدم في التحضير للانتخابات العامة وبشأن استعراض الدستور يبعث على القلق حقا. ونشجب استمرار التوترات في جوبالاند وغالمودوغ. وجميع هذه المسائل تتفاقم الآن بسبب انتشار وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومما يثير القلق بوجه خاص النشاط الإرهابي المتواصل لحركة الشباب واعتماد مقاتليها المتزايد على استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات بقذائف الهاون والاغتيالات السياسية. والأهم من ذلك هو أن الصوماليين أنفسهم يدركون أن الأجهزة المتفجرة المرتجلة قد تسببت بالفعل في خسائر في الأرواح في صفوف الجيش الوطني الصومالي والسكان أكثر مما تسبب فيه الرصاص. ونقدر تماما الصورة التي عرضتها السيدة ماركايو على المجلس ونأمل أن تسهم في تحديد أفضل للاستجابة المناسبة للمجتمع الدولي للتهديد المتمثل في الأجهزة المتفجرة المرتجلة .

ونلاحظ أيضا بعض التطورات الإيجابية في مقديشو. وقد عقد البرلمان الاتحادي دورة شتوية مثمرة. ونشيد بإنشاء لجنة برلمانية مخصصة لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بقانون الانتخابات ومواصلة عمل فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن الانتخابي. ونرحب بالاتصالات بين الرئيس فارماجو ورئيس صوماليلاند بيهي، فضلا عن التغيرات السياسية الإيجابية في ولاية جنوب غرب هرشبيلي. ونحث الممثل الخاص سوان على مواصلة جهوده لتعزيز الحوار فيما بين الولايات الاتحادية وداخلها بغية عقد مؤتمر قمة لجميع مكونات الصومال.

وبالنظر إلى التجديد المقبل لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نعتقد أن البعثة لا تزال بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في البلد. وبالنظر إلى الانتخابات العامة المقبلة ووباء كوفيد-19، فإن تخفيض عدد حفظة السلام غير مقبول. وينبغي أن تستند بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتحالف الوطني الصومالي إلى التقدم المحرز في العمليات الانتقالية في مدينة جانالي. وفيما يتعلق بقرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نفسه، فإننا نعتبره وثيقة موجزة تبعث برسالة واضحة إلى أبناء الشعب الصومالي - مفادها أنهم سيحظى بالدعم الكامل من المجتمع الدولي قبل وأثناء الانتخابات العامة المقبلة، التي تشكل معلما هاما في تاريخ البلد الحديث.

وبصفة عامة، نحن مقتنعون بأن العمل التعاوني الفعال في بناء هيكل موحد للأمن الوطني أمر ضروري إذا أردنا التصدي للتحديات الأمنية المستمرة في الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل

اتخاذ التدابير لزيادة التأهب التشـغيلي لوحدات حفظ السـلام الأفريقية والتحالف الوطني الأفريقي. وسـيكون إحراز التقدم في ذلك المجال حاسما في كفالة الانتقال الفعال للمسؤوليات الأمنية إلى الصوماليين.

وفي الختام، أود أن أوكد مجددا التزام بلدي الراسـخ بمواصـلة العمل بكفاءة في مجلس الأمن لحل الأزمة في الصومال، مع احترام سيادته وسلامته الإقليمية.

كما أود أن أطرح سـؤالين على السـيدة ماركايو. ونعلم أن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تضـطلع بأعمال مفيدة جداً للتوعية بالتهديد المتمثل في الأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنيف من خلال المؤتمر السنوي المعني باتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة. كيف ترى السـيدة ماركايو أن الآليات المنصـوص عليها في هذه الاتفاقية يمكن اسـتخدامها لمسـاعدة الصـومال على معالجة مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة؟

وما الذي يمكن عمله في رأيها لمنع حركة الشباب من الحصول على المتفجرات والذخائر المتروكة في سـاحات القتال وللتخفيف من خطر الذخائر المتفجرة؟ وهل تعتقد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال والتحالف الوطني الصـومالي يبذلان ما يكفي في هذا الصـدد؟ وأخيرا، ما الذي يمكن أن تفعله الولايات الأعضـاء في الأمم المتحدة لمسـاعدة الصـوماليين على أن يكونوا أفضـل اسـتعدادا وتدريبا للتغلب على هذه التحديات؟

## المرفق الثاني عشر

### بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة وفي الوقت المناسب بشأن الصومال. يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

في البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2020/398) عن الحالة في الصومال. ونود أيضا أن نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة أننيس ماركايو، مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، على إحاطاتهم.

ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين معالجة الحالة في الصومال، ودور الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، فضلا عن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

على الجبهة السياسية، نتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن هذا العام يمثل فترة حاسمة للنهوض بالأولويات الوطنية في الصومال. إن عددا من الأهداف والمعايير المرجعية في مختلف وثائق السياسة العامة، مثل إطار المساءلة المتبادلة والخطة الانتقالية الصومالية، كان من المقرر تحقيقها هذا العام. وينبغي بذل جهود متضافرة من جانب جميع الصوماليين من أجل تحقيق تلك الأولويات الوطنية. غير أن ذلك يتطلب حوارا بناء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إن كانت تريد أن تحل خلافاتها – بدءا بالتصدي للتحدي الذي يشكله انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في حالة هشة أصلا.

ويتشاطر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين مشاعر الأمين العام بأن الخلافات السياسية يجب ألا تُعالج عن طريق العنف. ولذلك نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات المسلحة المؤسفة التي اندلعت في منطقة غيدو في جوبالاند وفي غالمودوغ خلال الفترة قيد الاستعراض. ونحث الأطراف الصومالية على استخدام الحوار كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات وكأداة للتعاون، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأولويات الوطنية، بما في ذلك إجراء انتخابات عامة في الفترة 2020-2021.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتطور الإيجابي المتمثل في الاجتماع بين الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو ورئيس صوماليلاند موسى بيهي عبدي. ونرحب أيضا بإعلان الرئيس سعيد عبد الله محمد ديني، رئيس بونتلاند، اعتزامه السفر إلى مقديشو وإلى الولايات الاتحادية الأعضاء الأخرى للنهوض بالحوار. ونعتبر هذه المبادرات خطوات إيجابية نحو معالجة التوترات المستمرة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ودليلا على إرادة الأطراف الصومالية لمعالجة خلافاتها.

وتتمثل إحدى الأولويات الحاسمة للصومال في التحضير لإجراء الانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين

أن الحوار والمشاركة السياسية الشاملة وحل الخلافات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء أمور حاسمة لنجاح تلك الانتخابات وللتلاحم الوطني.

وعلاوة على ذلك، نشيد بسن قانون الانتخابات ونشجع على الإسراع في صياغة اللوائح اللازمة لضمان تنفيذه، علاوة على الدعم من جميع الولايات الاتحادية الأعضاء على نطاق واسع. ومن المهم أيضا كفالة مشاركة وتمثيل النساء والشباب وجميع أفراد الشعب الصومالي، بالإضافة للتحضير للعملية الانتخابية وكفالة أمنها. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تعبئة الموارد لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية على تمويل الانتخابات.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة بسبب التهديد الإرهابي المستمر الذي تشكله حركة الشباب والعناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال التي تواصل تنفيذ هجمات إرهابية محددة الأهداف ضد الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن المحلية والمدنيين والأمم المتحدة.

وبالرغم من التقدم والنجاح الجديرين بالثناء في العمليات المشتركة التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي لاستعادة البلدات من حركة الشباب في جنوب الصومال، تواصل الجماعة الإرهابية شن الهجمات وتنفيذ الاغتيالات باستخدام مدافع الهاون والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين الأمن في الصومال بوجه عام، وللتخفيف من شدة هجمات الهاون والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بشكل خاص.

ونتفق مع الدعوات إلى تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية على التخفيف من حدة التهديدات الناجمة عن تلك الأجهزة حتى تتمكن من حماية نفسها بشكل أفضل من زيادة الهجمات التي تستخدم فيها ومنع إلحاق الضرر بالمدنيين والبنى التحتية الأساسية. ونعرب عن تقديرنا البالغ للتعاون والدعم الوثيقين بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة – ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلا عن دعم الشركاء الدوليين لهيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية الوطنية.

وما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤدي منذ نشرها في عام 2007 دورا هاما في دعم الجهود التي يبذلها الجيش الوطني الصومالي لاستعادة الأمن والاستقرار في الصومال. ويشهد النجاح الذي حققته مؤخرا عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي في شابيلي السفلى في استعادة الأراضي على الدور القيم للبعثة. بيد أن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتحقيق الاستقرار في الأراضي المستعادة وحشد القوات والقدرات في صفوف الجيش الوطني الصومالي والشرطة من أجل تأمين المناطق المستعادة وتيسير أنشطة تحقيق الاستقرار وتوطيد المكاسب وتجنب النكسات.

ونحث حكومة الصومال الاتحادية – بدعم من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين – على مواصلة حشد وتدريب قوات الأمن الوطنية الصومالية وتوفير الموارد اللازمة لها لكي تكون قادرة وفعالة بحيث تتولى في نهاية المطاف المسؤوليات الأمنية تمشيا مع الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني. ولهذا الغرض، نكرر دعواتنا السابقة إلى المجتمع الدولي والشركاء الدوليين لتعبئة الموارد اللازمة، بما في ذلك تجديد موارد الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من أجل دعم

قوات الأمن الصومالية وهي تواصل إحراز تقدم جدير بالثناء في إضعاف حركة الشباب وتأمين المناطق المحررة واستقرارها.

وعلى الصعيد الإنساني، لا يزال الصومال يعاني من أزمة إنسانية خطيرة. ويواجه الصومال صدمة ثلاثية – الفيضانات، وغزو الجراد الصحراوي، وجائحة كوفيد-19. ولا يزال الخطر الذي يهدد انعدام الأمن الغذائي مرتفعا على الرغم من هطول الأمطار الموسمية. وفي بعض الأجزاء، أدى هطول الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها بسبب تغير المناخ إلى فيضانات مفاجئة لا تؤثر على الأمن الغذائي فحسب بل تؤدي أيضا إلى الوفاة والتشريد وخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه. وأدت الأمطار إلى زيادة تفاقم الظروف وإلى التعجيل بغزو الجراد الذي سبب أضرارا في القرن الأفريقي بأسره.

ويساورنا القلق لأن الحالة الأمنية لا تزال تعوق العمليات الإنسانية وتعرقل تقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها في الصومال. وندعو المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى مواصلة دعم حكومة الصومال الاتحادية والشعب الصومالي في سعيهما إلى تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، بما في ذلك من خلال توفير التمويل الفوري والكافي، فضلا عن التبرعات لخطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2020.

وسيُذكر عام 2020 في التاريخ بوصفه التحدي الأكبر لجيلنا – تفشي جائحة كوفيد-19. ولم يسلم الصومال من الجائحة كما لم نسلم منها نحن في جميع أنحاء العالم. وحتى منتصف أيار/مايو سجلت أكثر من 400 1 حالة من حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19. وبالنظر إلى التحديات العديدة التي يواجهها البلد وأوجه ضعفه، فإن هذه الجائحة تمثل تحديات محددة فيه. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من أثرها لأجل استمرار أنشطة بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية ووكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في إطلاق خطة التأهب والاستجابة القطرية لجائحة كوفيد-19 في الصومال. ونلاحظ أن فيروس كورونا ربما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الأليمة أصلا، فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والأمنية التي تواجه الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الحفاظ على رفاه الأشخاص العاملين في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وغيرهما من الشركاء في الوقت الذي يواصلون فيه توفير الأمن، بما في ذلك بتيسير تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس حاجة الصوماليين الضعفاء إليها.

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية، نلاحظ أن الصومال قد خطا خطوات كبيرة في السنوات القليلة الماضية في تحسين آفاقه الاقتصادية. وقد أسفرت جميع التدخلات التي أجرتها حكومة الصومال الاتحادية عن نتائج إيجابية. ولذلك نشيد بالحكومة الاتحادية لوصولها إلى نقطة القرار في إطار مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد يسر ذلك تصفية متأخرات الصومال. ومما يبعث على الارتياح الشديد أيضا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أصدرا مذكرة استشارية مشتركة بين الموظفين بشأن خطة التنمية الوطنية التاسعة للفترة من 2020 إلى 2024 مع ملاحظة أن الخطة قد تجاوزت المعايير الاستراتيجية المؤقتة النموذجية للحد من الفقر. وذلك تطور إيجابي ومرحب به بالنظر إلى التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالموارد وغيرها من التحديات التي يواجهها الصومال في الفترة المقبلة.

ومن الأهمية بمكان الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يتكاتف المجتمع الدولي في دعم الصومال، بما في ذلك من خلال التعاون والتنسيق وتعبئة الموارد، من أجل التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 وكفالة استمرار الصومال في مساره الإيجابي نحو بناء الدولة وبناء السلام.

ونود أن نشدد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي القوي والفعال في القرن الأفريقي، ولا سيما بين الصومال وجيرانه. وذلك أمر ضروري إذا أردنا إحلال السلام والاستقرار والتنمية في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة. وفي ذلك الصدد، ندعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي القوي والفعال في القرن الأفريقي.

وأخيرا، نشيد بالالتزام والجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليون لتعزيز الاستقرار والنظام الاتحادي وبناء الدولة في الصومال.

ونظرا لاقتراب نهاية ولاية بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في 31 أيار/مايو، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدهم للإبقاء على البعثة في الصومال بوصفها قوة لتحقيق استقرار الجيش الوطني الصومالي. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في اتخاذ قرار جديد يعيد تأكيد التزام المجلس بدعم أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالحفاظ على القدرات الحالية للبعثة والإذن بنشرها لمدة 12 شهرا أخرى. ونرى أن التمديد لمدة 12 شهرا سيوفر الحيز اللازم للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتقييم الجائحة والحالة الأمنية في الميدان والتصدي لها، فضلا عن الانتخابات المقبلة والاستعراض الشامل للخطة الانتقالية الصومالية، وحشد القوة بطريقة فعالة وكذلك الحاجة إلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

## المرفق الثالث عشر

### بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود، من بعد إذنكم، أن أشكر مقدمي الإحاطات وأن أثني على الممثل الخاص للأمين العام سوان على مثابرته المهنية والتزامه في ظل هذه الظروف الصعبة. وأود أيضا أن أشكر السفير ماديرا والمديرة ماركايو.

في ضوء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامننا مع الصومال في مواجهة هذه الجائحة العالمية وبالإشادة بالصومال على التدابير التي اتخذها لاحتواء انتشار الفيروس. وأود أيضا أن أرحب بعمل الأمم المتحدة في تنسيق استجابة متسقة بين المنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

ونود أن نحث جميع الشركاء على الاستجابة للخطة التي وضعها الصومال للتصدي لكوفيد-19، والتي تدعو إلى توفير تمويل إضافي ومتوائم ومنسق. وقد قدمت المملكة المتحدة 420 مليون دولار في السنة المالية الماضية إلى الصومال، وندرس الآن في ضوء خطة الاستجابة ما يمكننا القيام به أكثر من ذلك. وأود أيضا أن أذكر أن المملكة المتحدة أعلنت اليوم عن مساهمة قدرها 25 مليون دولار في صندوق الاتحاد الأفريقي الذي أنشأه الرئيس رامافوسا في الشهر الماضي للتصدي لكوفيد-19.

وعلى الرغم من الجائحة ودعوات الأمين العام إلى وقف إطلاق النار، تواصل حركة الشباب شن الهجمات. وندين بشدة الهجمات الأخيرة في مقديشو، بما في ذلك الهجمات على الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجتمع الدولي. وأود أن أشيد بالالتزام والتضحيات المستمرة للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبالجهود التي تبذلها قوات الأمن الصومالية. وأود أن أكرر شواغل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال. وهذا الاستخدام هو السبب في فرض مجلس الأمن حظرا على مكونات هذه الأجهزة، ولهذا أوصينا بتعزيز الدعم للتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في النص المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ومن الواضح أن كوفيد-19 يشكل تحديات كبيرة للصومال. وعلينا أن نعترف بذلك وأنه ينبغي ألا يصرف المرض انتباهنا عن دعم الصومال في حماية المكاسب التي تحققت وإحراز مزيد من التقدم في مجال الأمن وزيادة المشاركة السياسية والانتخابات.

وفيما يتعلق بالإصلاح الأمني، فقد أُحرز تقدم هام خلال العام الماضي، حيث استعاد الصومال أراض إضافية من حركة الشباب ودرب قوات الأمن الصومالية ووضع تقييما للتهديدات وأصبح عضوا في الإنتربول. وهناك الآن التزام دولي أوسع نطاقا حيال مسألة شكل الدعم الأمني في الصومال بعد عام 2021. وفي آذار/مارس، قدمت المملكة المتحدة الدعم لمؤتمر عقده مركز "ويلتون بارك" في إثيوبيا. وفي نيسان/أبريل، ترأس الاتحاد الأفريقي والصومال مؤتمرا وزاريا. وينبغي أن نبني على ذلك الزخم.

كما بدأ الصومال عملية تحديث للخطة الانتقالية الصومالية. وثمة أهمية حيوية لإحراز تقدم سريع في تحديث الخطة الانتقالية، وقبل كل شيء تنفيذها، إذا أُريد للصومال أن يفي بالموعد النهائي المحدد في

كانون الأول/ديسمبر 2021 لتولي المسؤولية الرئيسية عن الأمن الوطني. وسيساعدنا التقييم المستقل الذي طلبه مجلس الأمن على تحديد أفضل السبل لدعم رؤية الصومال لما بعد عام 2021. وينبغي أن تكون الاستراتيجية الأمنية المنقحة والاستعراض المستقل مرشدا لنا في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

لم تتغير الأهداف الطويلة الأجل للتسوية السياسية الصومالية، بما في ذلك إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد وإحراز تقدم في مراجعة الدستور. ونشهد تقدما في الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات، ونرحب بجهود الأمم المتحدة لتمكين البرلمان من الانعقاد من جديد بشكل افتراضي وفي دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجال الأمن. وثمة أهمية حيوية لأن تعمل الحكومة والبرلمان واللجنة الانتخابية واللجنة البرلمانية المشتركة والولايات الاتحادية الأعضاء معا وأن تتخذ خطوات عاجلة وشاملة للمساعدة في تيسير إجراء انتخابات دستورية وشاملة للجميع وفي وقتها على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد.

وليس هناك ما يدعو إلى أن يحول كوفيد-19 دون القيام بالأعمال التحضيرية الرئيسية. فهذا هو الوقت المناسب للحكومة والمعارضة لتنحية الخلافات جانبا وإيجاد حل وسط. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ قرارات بشأن قانون الانتخابات وتخصيص المقاعد وتحديد الدوائر الانتخابية وحصة المرأة والأحكام المتعلقة بصوماليلاند وبنادير، ويسرنا أن نسمع أننا سنرى تقدما بشأن هذه المسائل في الأسابيع القليلة المقبلة.

وأود أن أعرب عن بالغ القلق إزاء الإجراءات الأخيرة المتخذة لقمع وسائط الإعلام، بما في ذلك اعتقال الصحفيين في الصومال. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها مؤخرا لتيسير قيام مكتب رئيس الوزراء بتقديم تقارير دقيقة عن كوفيد-19. إن لوسائط الإعلام دورا حيويا تؤديه في الصومال. وندعو إلى تمكين الصحفيين الصوماليين من أداء عملهم وندعو أيضا القادة الصوماليين إلى ضمان إبقاء الحيز السياسي مفتوحا.

إن المصالحة أمر محوري لجهود بناء الدولة في الصومال. وقد أُحرز بعض التقدم في جوبالاند وولاية جنوب غرب وغالمودوغ، ولكن لا تزال هناك مسائل حاسمة. ونتطلع إلى أن تدفع الحكومة الاتحادية بجهود المصالحة إلى الأمام، ونحتاج إلى أن نرى حوارا سياسيا رفيع المستوى مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وكان هذا الحوار ملحا بالفعل، ولكنه أكثر إلحاحا في ضوء كوفيد-19. فلا مجال للانقسام في مواجهة عدو مشترك.

في الختام، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، أهمية الاستجابة المعززة والمنسقة لدعم الصومال في مكافحته لكوفيد-19. وينبغي لنا جميعا أن نفعل ما بوسعنا.

ثانيا، أهمية أن يواصل مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنطقة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا دعم الصومال من أجل إحراز تقدم في إجراء انتخابات في وقتها على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد والمضي قدما في الإصلاح الأمني. ويتوقف أمن الصومال وتنميته في المستقبل على استمرار التقدم.

أخيرا، أكرر دعوتنا - وهي دعوة وجهها المجلس مرات عديدة - إلى أن تعمل الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء معا لبناء صومال أقوى ينعم بقدر أكبر من السلام.

## المرفق الرابع عشر

## بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشـــيريث نورمان – شالي

أشـــكر الممثل الخاص ســـوان على انضـــمامه إلينا اليوم وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وترحب الولايات المتحدة بالتطورات الإيجابية التي شـهدها الصـومال حتى الآن هذا العام. فقد أتاح تخفيف عبء الديون إمكانية جديدة للحصـــول على منح دولية لدعم النمو الاقتصـــادي والتنمية والإصـــلاح. ويواصــل الجيش الوطني الصـــومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال تحقيق مكاسـب ميدانية جنوب مقديشـو ضـد حركة الشـباب. ويبشـر اللقاء بين الرئيس فرماجو ورئيس صـوماليلاند بيهي على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في شـباط/فبراير بالمصـــالحة بين الصـــومال وصـــوماليلاند. كما أنه يعطي الأمل لجهود المصالحة الجارية في جوبالاند وغالمودوغ.

ومع ذلك، هناك أيضـــا تحديات وعقبات تتطلب مزيدا من الاهتمام، كما أبرز العديد من أعضـــاء المجلس الآخرين اليوم.

وتدين الولايات المتحدة حملات العنف والإرهاب المســـتمرة التي تقوم بها حركة الشـــباب وتنظيم الدولة الإســـلامية في العراق والشـام – فرع الصـــومال. ونعرب عن خالص تعازينا للضـــحايا وأسـرهم ونظل ملتزمين بالعمل مع الصـــومال وشـركائنا الدوليين لمواجهة التهديد الذي يواجهونه. وننوه بالتضـــحيات الهائلة التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في هذه المعركة الهامة.

وفي حين أن التقدم الذي أحرزه الجيش الوطني الصـــومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال لتطهير الأراضـــي والاحتفاظ بها في شـبيلي السـفلى هو تقدم تاريخي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، بما في ذلك توسيع نطاق سيطرتهما على مناطق أخرى. وندعو حكومة الصـومال الاتحادية إلى تجهيز ونشـــر وجود للشـــرطة في المدن المحررة من أجل الحفاظ على الأمن وإعادة إنشـــاء الخدمات الحكومية في شبيلي السفلى وخارجها.

إننا نرحب بالتزام الصـومال المستمر بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في وقت لاحق من هذا العام، ولكننا نشـــعر بالقلق لأن التخطيط والتنفيذ يتخلفان كثيرا عن الجدول الزمني المحدد. وندعو البرلمان إلى إقرار التشـــريعات الانتخابية المعلقة، ومقديشـــو إلى الجمع بين الولايات الأعضـــاء في الاتحاد والمجتمع المدني وأصـحاب المصـلحة المعنيين الآخرين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية. ونشجع كل طرف من هذه الأطراف على العمل بشـكل مشـترك والاتفاق على نموذج عملي لإجراء انتخابات سـلمية وفي موعدها وشاملة للجميع وذات مصداقية.

ونأســف لعدم اجتماع حكومة الصـــومال الاتحادية وقادة الولايات الأعضـــاء في الاتحاد بعد على مستوى القيادة لمناقشة الأولويات الوطنية والإصلاحات، على الرغم من النداءات المتكررة من مجلس الأمن. ونحث الرئيس فـارمـاجو على الدعوة إلى عقد اجتمـاع لمجلس الأمن الوطني، على النحو المطلوب في الدســـتور، في أقرب وقت ممكن لمناقشـــة التخطيط للانتخابات والتعاون الأمني وغير ذلك من الأولويات

الوطنية العاجلة. كما لا نزال نشعر بالقلق إزاء إساءة استخدام الموارد الأمنية اللازمة لمكافحة حركة الشباب بسبب المنافسات السياسية في بعض المناطق.

ويتسم التعاون على مستوى الاتحاد بأهمية بالغة بالنظر إلى كثرة الأزمات الإنسانية التي تواجه الصومال نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والفيضانات والجراد. ويبدو أن كوفيد-19 ينتشر بسرعة في الصومال، الذي يفتقر إلى الموارد والهياكل الأساسية الصحية اللازمة لمواجهته بفعالية. ونشدد على الحاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية في الوقت المناسب وموثوق بها وأكثر إنصافا، ونشجع الحكومات الأخرى على الانضمام إلينا ونحن نتعهد بتقديم دعمنا المستمر للمساعدة في تقديم المعونة الإنسانية والمساعدة في التخفيف من حدة الأضرار التي لحقت بالمحاصيل وانعدام الأمن الغذائي التي تسببها أسراب الجراد والفيضانات.

وبالنظر إلى هذه التحديات العديدة، وبالنظر إلى تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هذا الشهر، يجب أن ننظر في الكيفية التي يمكن من خلالها للبعثة التصدي بفعالية أكبر للتهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. وتشمل العناصر تعزيز هيكل القيادة والسيطرة، وإعطاء الأولوية لمزيد من العمليات القتالية المتنقلة، وزيادة تركيزها على توجيه قوات الجيش الوطني الصومالي وإسداء المشورة لها في الميدان.

كما أن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يمثل فرصة لمجلس الأمن لتوجيه رسالة قوية إلى جميع أصحاب المصلحة في المنطقة مفادها أن نقل المسؤوليات الأمنية إلى الصوماليين لا يزال يشكل أولوية. وما زلنا نشعر بقلق بالغ لأن الخطة الانتقالية الصومالية لا تزال بعيدة عن المسار الصحيح. ويجب أن يتسارع تنفيذ الخطة الانتقالية هذا العام للتحضير لانتقال المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات الصومالية في عام 2021. ونرحب بالجهود الرامية إلى تحديث الخطة، ولكن الوفاء بالمعايير المرجعية القائمة لا يزال يشكل التحدي الرئيسي. ونحث على أن تقيم الخطة العقبات التي تعترض إحراز تقدم ووضع خطوات للوفاء بالمعايير المرجعية لتشكيل القوات وإصلاح قطاع الأمن والأمن المدني.

ولا تزال الولايات المتحدة شريكا ثابتا في التزامها بتعزيز السلام والاستقرار في الصومال، والعمل مع شركائنا الدوليين في مساعدة البلد على تحقيق أهدافه من أجل مستقبل سلمي ومزدهر. ونرحب أيضا بحضور الممثل الدائم للصومال ومقدمي الإحاطات الآخرين معنا اليوم.

## المرفق الخامس عشر

### بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة ،دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم، وأن أثني بشدة على عملهم على أرض الواقع. وأرحب بالممثل الدائم للصومال في جلستنا اليوم.

تشـــجعنا بعض التطورات الإيجابية في الصـــومال فيما يتعلق بمكافحة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، والحفاظ على الأمن، والانتعاش الاقتصـــادي، والأعمال التحضـــيرية للانتخابات المقبلة. وفيما يتعلق بالحالة العامة في الصومال والطريق قدما، أود أن أشاطركم النقاط التالية.

أولا، نشـــعر بالقلق إزاء التطورات الخطيرة الأخيرة في العلاقات بين حكومة الصـــومال الاتحادية والولايات الأعضـــاء في الاتحاد، وخاصـــة الاشـــتباكات المســـلحة بين القوات الاتحادية وقوات الولاية في جوبالاند. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة والزعماء السـياسـيون في الصـومال للحفاظ على بيئة مسـتقرة للوحدة الوطنية والمصـــالحة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز العلاقات بين الحكومة والولايات الأعضـاء في الاتحاد، والدخول في حوار بناء من أجل تحقيق الأمن والاسـتقرار المطرد والتنمية في الصـــومال، والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تصـــعيد التوترات أو امتداد رقعتها لتصـــبح نزاعا إقليميا.

ثانيا، لا يزال لجائحة كوفيد-19 آثار ســـلبية، مع تأخر اســـتئناف الدورة البرلمانية والأعمال التحضـيرية للانتخابات الوطنية في عام 2020. ونشـدد على ضـرورة أن تعتمد اللجنة الوطنية المسـتقلة للانتخابات مشـروع التعديلات على قانون الأحزاب السـياسـية وأن تعزز تدابير الحماية اللازمة للمدنيين في العملية الانتخابية. وندعو حكومة الصومال وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الامتثال التام لقانون الانتخابات لكفالة القيام بالأعمال التحضـيرية والمشـاركة في انتخابات الصـوت الواحد للشـخص الواحد، بالنسـبة لمجمل الشـعب والأحزاب السـياسـية. ونرى أنه يجب تعزيز التمثيل السـياسـي للمرأة والأقليات، بما في ذلك في جميع عمليات صنع القرار.

ثالثا، تسببت جائحة كوفيد-19 أيضـا في عواقب وخيمة على سبل معيشـة شـعب الصـومال، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والصـعوبات الإنسـانية في المناطق المتضـررة من الفيضـانات وأسـراب الجراد الصـحراوي. كما أنها فاقمت من حجم القضـايا الإنسـانية الأليمة، حيث أن 30 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة.

ونشـيد بالتدابير السـريعة التي اتخذتها الحكومة لمكافحة كوفيد-19، ولكننا نود أن نشـدد على أن خطر حدوث زيادة هائلة في عدد الإصـــابات مرتفع في جميع البلدان. ولذلك، من الضـــروري الإبقاء على الخطوات الوقائية والاحترازية، إضافة إلى معالجة العواقب الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصـــدد، نرحب ببيان الأمين العام الذي يكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بالعمل عن كثب مع الصـومال، ويدعو الشـركاء الدوليين إلى الاتحاد في مكافحة جائحة كوفيد-19، ودعم حكومة الصـومال الاتحادية في التخفيف من المخاطر الحالية والمقبلة وتخفيف معاناة شـعب الصـومال الناجمة عن الجائحة والأزمات المتصلة بالطقس.

رابعا، إننا ندين الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب ضد الأمم المتحدة وأفراد ومرافق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال وكذلك قوات الأمن المحلية في مقديشـو ومناطق أخرى. وفي هذا الصـدد، نحث حكومة الصـومال على مواصـلة العمل عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال لاتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة. ويتعين أيضـا على الشركاء الدوليين والأطراف المعنية الاضـطلاع بمسؤولياتهم عن تعزيز تدابير التعاون ضد حركة الشباب لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

خامسـا، أكملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال في شـهر آذار/مارس 2020 تخفيض الحد الأقصـى لقوام قواتها على النحو المنصـوص عليه في القرار 2472 (2019). غير أن هناك حاجة إلى بذل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال المزيد من الجهود لمسـاعدة قوات الأمن الصـومالية في توفير الأمن للعملية السياسية على جميع المستويات وتقديم الدعم ذي الصلة للشرطة والسلطات الصومالية لتهيئة بيئة آمنة خلال الفترة السابقة للانتخابات. ونتطلع إلى تسليم المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، تمشيا مع الخطة الانتقالية، بحلول عام 2021، وندعو الشـركاء الدوليين وحكومة الصـومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، إلى مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الوفاء بولايتها المتمثلة في دعم الصومال وشعبه.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أهمية مساعدة الشركاء الإقليميين والدوليين للحكومة الصومالية في اضـطلاعها بهذه المهام الهامة والتنسـيق معها. ونشـيد بالعمل الدؤوب والجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى الصـومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، والممثل الخاص، ونكرر الإعراب عن دعمنا لمسـاعدتهم المسـتمرة للصـومال في صـون السـلام والاسـتقرار والسعي إلى تحقيق التنمية.

## المرفق السادس عشر

## بيان الممثل الدائم لجمهورية الصومال الاتحادية لدى الأمم المتحدة، أبوكر ضاهر عثمان

أود أن أهنئ الممثل الدائم لإستونيا، السيد سفين يورغنسون، على قيادته بصفته رئيس المجلس لهذا الشهر، أيار/مايو 2020.

وتعيد جمهورية الصومال الاتحادية تأكيد التزامها الثابت بمواصلة العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لمساعدتها على إنجاز ولايتها. ولذلك، فإنني أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته وعلى زيادة التفاهم والتعاون الوثيق بين حكومة بلدي والبعثة. وعلى نفس المنوال، أشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطته.

إن إصلاح قطاع الأمن لدينا يحرز تقدما جادا. فقد أكملنا عمليا عملية التحقق. وتمكنا من زيادة مرتبات القوات المسلحة الوطنية الصومالية بنسبة 70 في المائة، وكفلنا كذلك أداء المدفوعات في وقتها وبدقة وبطريقة مشتركة بين المصارف يسهل التحقق منها. ولا يزال إصلاحنا الشامل لقطاع الأمن لدينا يكتسب زخما. فبعد تنظيم القوات المسلحة الوطنية الصومالية وتوحيدها، تواصل الحكومة تشكيل القوات ودمجها، ما يمكننا من تفكيك الجماعات الإرهابية وتحرير المزيد من المناطق.

وقد تمكنا، من خلال عملية قادها الصوماليون، من تحرير جنالي، وهي مدينة استراتيجية كانت توفر مخبأ آمنا شنت منه حركة الشباب هجمات على أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك العاصمة مقديشو. ويأتي ذلك في أعقاب تحرير سلسلة من المدن والمستوطنات الأخرى التي كانت حركة الشباب تشن منها هجمات عشوائية على الحكومة والشركاء الدوليين. وبالفعل، تمكنت الحكومة، نتيجة لهذه العمليات التحريرية، من منع وقوع هجمات إرهابية كبيرة في المدينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتتماشى العمليات الأخيرة مع الخطة الانتقالية الصومالية الأطول أجلا، التي تهدف إلى تسليم المسؤولية عن حماية المواطنين الصوماليين إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية في الوقت الذي تواصل فيه قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملية الانتقال للخروج من البلد. والقوات المسلحة الوطنية تسيطر بالفعل على مناطق كانت قد حررت من قبل داخل المنطقة نفسها.

وقد لجأت حركة الشباب إلى استخدام الخلايا النائمة في عمليات الكر والفر، مثل الهجمتين الخسيستين على العدي ومجمع الأمم المتحدة. وتشكل هذه الأعمال الشنيعة الأساس للحاجة الكبيرة إلى مضاعفة جهود الحكومة الصومالية والشركاء الدوليين للاستفادة من التقدم الحالي.

ولكي تكون القوات المسلحة الوطنية مستعدة تماما لتولي زمام الأمور من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، هناك حاجة إلى تمكين الجيش الوطني الصومالي والاستثمار أكثر في تدريبه وتنقله وتزويده بالمعدات. إن حظر الأسلحة يعوق إلى حد كبير قدرات التحالف الوطني الصومالي في أن يتمكن من اجتثاث الجماعات الإرهابية من بلدنا بفعالية.

وقد كانت مبادرة الصومال لإصلاح القطاع الاقتصادي والمالي مشروعا ذا أولوية يشكل تحقيقه شرطا أساسيا لنجاح إصلاحاتنا الوطنية الأخرى. وقد عُقد المنتدى المالي لوزير المالية، الذي يرأسه الوزير بيله، أربع مرات في مواقع مختلفة منذ أيلول/سبتمبر 2019، بما في ذلك في كيسمايو وجوبالاند.

وكان المنتدى منبرا ناجحا جدا للنهوض بالإصلاحات المالية والفيدرالية المالية وتقاسم الموارد. وقد تم الاتفاق على صيغ لدعم الميزانية وغيرها من أشكال تقاسم الموارد. ويسلم المنتدى كذلك بأن التوصل إلى تسوية سياسية وزيادة الأمن في البلد يرتكزان على التوصل إلى اتفاق بشأن النموذج الاتحادي، ولا سيما الفيدرالية المالية، في الدستور الجديد.

وقد أضفينا الآن الطابع الرسمي الكامل على انخراطنا مع المؤسسات المالية الدولية، بعد أن قمنا كذلك بإعادة هيكلة ديوننا الخارجية والتحقق من صحتها. وتنص خطة التنمية الوطنية التاسعة التي اعتمدت مؤخرا على استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر تسعى إلى تقديم تدابير مستدامة للتخفيف من حدة تحديات الفقر في جميع أنحاء البلد.

وقد أعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، في 26 شباط/فبراير، أنه حصل على تعهدات كافية، تصل قيمتها إلى 334 مليون جنيه استرليني في تمويل من أكثر من 100 بلد، مما يمكن الصندوق من تحقيق تخفيف شامل لعبء الديون على الصومال. وأعقب هذا إعلان مجموعة البنك الدولي في 27 شباط/فبراير أنها ستعيد العلاقات المالية مع الصومال، مما يمهد الطريق لاستئناف العمليات بالكامل عن طريق المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك. وأعلن مصرف التنمية الأفريقي عن إعادة انخراط مماثل.

وقد أسفرت إصلاحاتنا الصارمة في القطاع الاقتصادي والمالي عن فوائد في 25 آذار/مارس، عندما بلغ الصومال نقطة اتخاذ القرار بشأن تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبذلك أعاد فعليا العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تمت تسوية متأخرات الصومال مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، في 5 آذار/مارس، من خلال قروض مرحلية حصلنا عليها من شركاء التنمية النرويج والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكذلك تتيح الموارد الإضافية، مع الإرهاق الإصلاحي المرتبط بتنفيذ معايير صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي مثل الانضباط المالي وسقف التوظيف في الخدمة المدنية، فرصا للمواطنين الصوماليين لجني عائد التنمية من الإصلاحات المنفذة ومواءمتها مع المحفزات لإجراء المزيد من الإصلاحات. وسيستند تعزيز توفير الخدمات الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وضمان حرية التعبير وضمان الإدماج السياسي، كل ذلك، إلى الإصلاحات الوطنية المذكورة أعلاه.

ولم تنته بعد الإصلاحات الاقتصادية في إطار عملية تخفيف عبء الديون التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. وقد تمت الاستعاضة عن البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي بتسهيل ائتماني ممدد، علاوة على محفزات نقاط إنجاز إضافية. ونلتزم، في إطار التسهيل الائتماني المدد ومحفزات نقاط الإنجاز الإضافية، بإصلاحات إضافية في الفيدرالية المالية وحشد الإيرادات المحلية وتنمية القطاع المالي وتنمية القطاع الخاص في مجال الطاقة والاستثمار الاجتماعي – الاقتصادي في مجال الحماية الاجتماعية والأسس المالية لقطاع الصناعات الاستخراجية وتعزيز تدابير مكافحة الفساد.

لقد ظل الصومال يكابد حالات طوارئ مناخية دورية إذ يتأرجح البلد بين الفيضانات والجفاف في كل موسم تقريبا. ونحن الآن نواجه أسوأ أزمة طبية منذ قرن من الزمان. فقد أدى ضعف الهياكل الأساسية الصحية في الصومال ومحدودية الموارد إلى تقليص جهودنا لاحتواء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

فالجائحة تهدد بعرقلة جهودنا الإصلاحية. ويشكل كوفيد-19 تحديا أمنيا خطيرا لسياق يتسم أصلا بالهشاشة. وقد عُلق تدريب الشركاء في الصومال لوقف انتشار المرض. وهناك خطر كبير من أن يصاب أفراد الأمن الذين يفتشون مستخدمي الطرق بالمرض. فمعدات الحماية في تناقص. والحكومة توزع أقنعة على موظفي الخطوط الأمامية، ولكن ذلك أبعد من أن يكون كافيا. وتشارك القوات المسلحة الوطنية الصومالية أيضا في حملات توعية عامة لمكافحة المرض. وقد شهد الإغلاق العالمي حظرا على الرحلات الجوية الدولية والمحلية، وفرض حظر جزئي على التجوال وإعفاء المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية من الضرائب، من بين تدابير أخرى. وإذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا، انخفضت التحويلات بصورة كبيرة وانخفضت الأنشطة التجارية انخفاضا كبيرا. وقد تسببت جميع هذه العوامل في انخفاض الإيرادات المحلية.

وسيتعين دعم الأسر وحماية المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من الآثار السلبية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.